بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخر زواج الفتيات: دراسة ميدانية

إبراهيم العبيدي
قسم الاجتماع
جامعة الملك سعود

عبد الله الخليفة
قسم الاجتماع
جامعة الامام محمد بن سعود

مقدمة

يعتبر الزواج واحداً من أهم النظم الاجتماعية وأقدمها، والذي من خلاله تتشكل النواة الرئيسة للمجتمع الإنساني «الأسرة». كما يعد من الأحداث المهمة في حياة الفرد التي يدخل من خلالها مرحلة جديدة لها من الأدوار والأنماط ما يميزها عن المراحل السابقة، إضافة إلى أن الزواج يؤدي إلى خلق أنواع جديدة من العلاقات الاجتماعية أو تقوية علاقات قائمة تتجاوز الزوجين الجديدين إلى أسرهم، والزواج من أقدم النظم الاجتماعية، وأكثرها شيوعاً وقبولاً، وعن طريقه يشبع الفرد حاجته الفطرية بشكل يقره المجتمع ويباركه، كما يخلق علاقة جديدة حميمة تربط ذكراً بأنثى، يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة﴾ (سورة الروم الآية ٢١). وعلى الرغم من قدم نظام الزواج فقد تعرض لبعض التغيرات نتيجة لما يتعرض له المجتمع من تحولات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية وسياسية، وعلى أية حال فقد صمد هذا النظام على مرِّ القرون كوسيلة لتشكيل الأسرة الإنسانية.

لقد أدت التحولات الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي خلال الثلاثين سنة الماضية إلى تغيرات ملحوظة في نظام الزواج، وإن تكن هذه التغيرات

لا تمس جوهر هذا النظام، إلا أنها بلا شك أثرت في كثير من أنماطه وأبعاده، ولعل من أهم هذه التغيرات ما طرأ على السن عند الزواج من تغير؛ إذ كان الزواج المبكر هو النمط السائد في المجتمع العربي السعودي وذلك امتثالاً لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف ولِما للزواج المبكر من مزايا تتمثل في المحافظة على النواحي الأخلاقية، وتخليص المجتمع من أسباب الفساد والانحلال، وتؤكده عادات المجتمع وتقاليده، حتى إن زواج الفتى والفتاة كان مرتبطاً بسن البلوغ. غير أن هذا النمط من الزواج بدأ يتلاشى، ولم يعد سن البلوغ مؤشراً للقدرة على تحمل مسؤوليات الزواج وتبعاته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، بعد أن زادت متطلبات الحياة وأصبح الإعداد للحياة العملية يأخذ وقتاً طويلاً تدريباً أو تعليماً، وأصبح توفير ضرورات الحياة الزوجية من سكن وأثاث وأجهزة يحتاج من الشاب الكثير من الجهد والعمل لسنوات عديدة. ومع أن تأجيل الزواج إلى سن معينة قد يكون ظاهرة نافعة لاستقرار الحياة الزوجية إلا أن تأخر سن الزواج لسنوات طويلة قد يؤدي إلى خلق مشكلات اجتماعية، وخاصة للفتاة التي تتمثل في قدرتها على الإنجاب، أو بشكل أعم على قدرة الزوجين في تحقيق حجم الأسرة المرغوب فيه، ويربط كثير من الباحثين الاجتماعيين تأخر سن الزواج بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تحاول هذه الدراسة أن تلقي الضوء على بعض جوانبها.

مشكلة البحث

من خلال تناول الأدبيات الاجتماعية ـ كما سنرى ـ للآثار السلبية المترتبة على تأخر سن الزواج عند الفتيات المتمثلة في حجم الأسرة المرغوب ومضاعفات الحمل والولادة وتأثير ذلك على صحة الأطفال وسلامتهم العقلية والجسمية، وما يترتب على تأخر سن الزواج من اتساع الهوة بين الأجيال وما ينشأ عن ذلك من مشكلات التنشئة والتطبيع الاجتماعي، يتبين لنا مدى أهمية سن الزواج على أنه بُعْدٌ رئيس من أبعاد نظام الزواج. ورغم هذه الأهمية البالغة فلا نجد إلا دراسات قليلة في عالمنا العربي تناولت أبعادا محدودة من هذه الظاهرة. إذاً فإن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في تقصي عدة عوامل اجتماعية وخاصة ما يرتبط منها بالأسرة، وذلك للتعرف على مدى تأثيرها في تأخر زواج الفتيات.

مدخل نظري:

تعتبر الأسرة أحد النظم الاجتماعية الرئيسة، كما تعد من أقدم النظم الاجتماعية التي عرفها الإنسان، وبطبيعة ترابطها بالنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تتأثر بما يطرأ على تلك النظم من تغيرات. ويرى عثمان (1986 :155) «أنه رغم التغيرات الكبيرة في النظم الاقتصادية والسياسية فإنها لم تؤدِ إلى تغيرات متوازية في النظام الأسري، فقد تبين الاستمرار النسبي لبعض النظم التقليدية وخاصة النظام الأسرى حتى في المجتمعات الحديثة». ويؤكد الثاقب (1986 :220) «أن الادعاء بأن العائلة العربية لم تتغير رغم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت على المجتمعات العربية قول بعيد عن الواقع..، إن العائلة العربية سوف تتغير دائماً على مستوى البناء والعلاقات، إلا أن تلك التغيرات ستكون محدودة، أما العوامل التي سوف تجعل التغير محدوداً فترتبط بالقيم الدينية وبعض القيم التقليدية السائدة».

والخلاف حول التغيرات التي طرأت على الأسرة العربية يمكن أن يحدد بالسؤال عن الجوانب أو الأبعاد للأسرة العربية، وكذلك بمؤشرات التغير، وقضية هذه التغيرات مسألة نسبية خاضعة لأبعاد النظام الأسرى ـ البناء والوظائف والعلاقات ـ والنظر إلى الأسرة العربية من خلال هذه الأبعاد في الماضي القريب والحاضر يؤكد بلا شك أن هناك تغيرات قد طرأت على الأسرة العربية بأبعادها الثلاثة، وإن يكن التغير في بعض هذه الأبعاد أكثر وضوحاً منه في أبعاد أخرى، وذلك حسب قوة علاقتها بالقيم الدينية والأعراف الاجتماعية السائدة. فبينما نجد هناك تحولاً من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة نجد أن علاقات القرابة مازالت قوية إلى حدٍ كبير كما تبدو في كثير من المواقف، وبينما نجد الأسرة قد فقدت بعض أدوارها التقليدية فإننا نجد أنها مازالت تحتفظ بكثير من الأدوار.

والزواج وهو بُعد مهم من أبعاد النظام الأسرى قد تأثر بدوره بما طرأ على المجتمع العربي السعودي من تحولات اجتماعية واقتصادية، وبما طرأ على الأسرة نفسها من تغيرات. نلاحظ ذلك من خلال العديد من المؤشرات كطريقة اختيار القرين، وصلة القرابة بين الزوجين، وتعدد الزوجات والمهور، ومظاهر الاحتفال بالزواج والسن عند الزواج.

ولعل تأخر سن الزواج بين الفتيات أحد الظواهر المرتبطة بنظام الزواج، والذي تمخض عما طرأ على المجتمع العربي السعودي والمجتمع العربي بوجه عام من تحولات اجتماعية واقتصادية، ومع أنه من الصعوبة محاولة الفصل بين العوامل المرتبطة بتأخر سن الزواج بين الذكور وبين الإناث فإن هناك فارقاً كبيراً في الدور الذي يلعبه كل من الذكور والإناث في إتمام الزواج. فللذكور في مجتمعنا الدور الفعال؛ حيث تقوم عملية الاختيار والمبادرة من جانبهم؛ لذا فتأخر سن الزواج لدى الإناث عادة ما يعود إلى عوامل خارجة عن رغباتهن إلا في حالات الرفض والامتناع. ويرى عثمان (1986 :186) أن سن الزواج في الماضي القريب كان مقروناً عادة بسن البلوغ، فالخوف على عرض الفتاة والرغبة في الإنجاب أديا إلى تزويج الفتاة في سن يتراوح بين 12 و 16 سنة، أما بين الذكور فيتراوح سن الزواج بين 16 و 20 سنة، وفي الوقت الحاضر أصبحت سن الزواج 26 سنة بين الذكور، وأكثر من 19 سنة بين الإناث، ويُعْزى هذا التحول إلى عدة عوامل أهمها المتطلبات الاقتصادية والرغبة في التعليم.

ولا يمكن فهم تأخر سن الزواج بين الفتيات دون الوقوف عند التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يمر بها المجتمع العربي السعودي، والتي أثرت في كثير من اتجاهاته وأنماط حياته، ويمكن اعتبار ظاهرة الهجرة والحراك السكاني بوجه عام، وخاصة الهجرة إلى المدن الكبرى أحد العوامل المرتبطة بتأخر سن الزواج بين الفتيات. فعملية انتقال الأسرة من المناطق الريفية إلى المدينة يؤدي إلى إضعاف الروابط والتفاعل بين الأسرة المهاجرة وبين الأسر ذات القرابة ممن بقوا في مناطقهم الريفية، أو ممن انتقلوا إلى مدن أخرى. ويزيد من إضعاف الروابط والتفاعل بين تلك الأسر البعد المكاني والفترة الزمنية، وتؤثر هذه العملية في تأخر سن الزواج بين الفتيات الناجم عن تفضيل الزواج من الأقارب الذي لا يزال هو الشكل المفضل في كثير من المجتمعات العربية. وهناك بعض الشواهد الميدانية التي تؤكد هذا الاتجاه، حيث تشير دراسة الثاقب (1982) إلى أن 48% من عينة دراسته قد تزوجت فعلاً من الأقارب منهم 79% من أبناء العم، كما تشير دراسة لعينة من المجتمع الأردني أن 45% من الآباء و58% من الأمهات يفضلون الزواج من الأقارب، ويعزى ذلك إلى شعور الآباء بأن الزواج من الأقارب مدعاة للطمأنينة (عثمان، 1986 :165-166).

إن انتقال الأسرة من موطنها الأصلي يخلق بعض العوائق في تفاعلها المباشر

مع الأقارب ـ والذي قد يؤدي إلى خلق ظروف ملائمة للزواج ـ مما يفوت على كثير من فتيات الأسرة المهاجرة فرصة زواج ملائم من حيث السن، ولاسيما في مجتمع يغلب فيه نمط الزواج الداخلي، وتكون معرفة أسرة الفتاة عاملاً مهماً في الزواج منها، مما يجعل فرصة زواج هؤلاء الفتيات في سن ملائمة يعتمد على قدرة الأسرة المهاجرة على إيجاد علاقات وارتباطات مع أسر أخرى في الموطن الجديد.

ومن مظاهر التغير الاجتماعي المرتبطة بتأخر سن الزواج بين الفتيات تحول الأنماط الحياتية البسيطة التي كانت تتصف بالكفاف والقناعة والإيثار إلى أنماط معقدة متخمة بما تصنعه دول العالم، فما كان ينظر إليه في الماضي على أنه من الكماليات أصبح ضرورياً، وما كان ينظر إليه على أنه غنىً أصبح فقراً، وتبع ذلك تغير جذري في مظاهر الزواج من مبالغة في المهور، وإسراف في احتفالات الزواج، ومبالغات فيما ينفق على بيت الزوجية، كل ذلك دفع بالكثير من الشباب إلى تأخير زواجهم حتى يحققوا الحد الأدنى مما يتوقعه مجتمعهم في ما يتطلبه الزواج من إنفاق، وقد انعكس هذا بطبيعة الحال على تأخر سن الزاوج عند الفتيات.

ومن مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع العربي السعودي والمرتبطة أيضاً بتأخر سن الزواج بين الفتيات زيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية الاقتصادية من حيث القوة الاجتماعية والثروة، وفي حين نجد أن علو الطبقة الاجتماعية للشاب من العوامل التي تسهل زواجه من الفتاة التي يرغب بغض النظر عن مستواها الاجتماعي الاقتصادي، إلا أن الحال بالنسبة للفتاة هو العكس تماماً لأن كثيراً من الشباب يترددون في الزواج من الأسر التي تفوق أسرهم في القوة الاجتماعية والثروة خوفاً من عدم قدرتهم على مجاراة أسرة الفتاة؛ لاعتقادهم بأنهم لايستطيعون تهيئة المستوى الحياتي لمثل أولئك الفتيات اللاتي اعتدن على مستوى معيشة مرتفع، ولاسيما في مجتمع تقع فيه جميع أعباء المعيشة الزوجية على كاهل الرجل وحده، حتى لو كانت الزوجة ذات ثروة طائلة فإن جميع احتياجات الأسرة بما فيها حاجات الزوجة نفسها تظل من مسؤوليات الرجل.

ومن مظاهر التغير الاجتماعي المرتبط بتأخر سن الزواج الإقبال الكبير على التعليم من قبل الفتاة السعودية، وكذلك تغير الاتجاه نحو تعليم الفتاة من معارضة رافضة إلى تأييد وتشجيع، حتى إننا نلاحظ مطالبة الأهالي ـ من خلال الجرائد اليومية

ـ في القرى والمناطق النائية بفتح مدارس جديدة للبنات للمراحل المختلفة في مناطق كانت وإلى عهد قريب تناهض تعليم الفتاة، لقد تغيرت النظرة إلى تعليم الفتيات بشكل ملحوظ حتى أصبح تعليم الفتاة عند معظم الأسر لا يقل أهمية عن تعليم الذكور، ونتيجة للاتجاهات الإيجابية نحو تعليم الفتاة نلاحظ الزيادة الكبيرة في نسبة المتعلمات، فبينما لم تتجاوز في المجتمع السعودي نسبة المتعلمات ممن تجاوزن من العمر عشر سنوات 15,8% في عام 1974 نجد النسبة تقفز إلى 39,6% في عام 1986 (مصلحة الإحصاءات العامة السعودية، 1984 :37) أي أن نسبة الزيادة بلغت 23,8% خلال ثماني سنوات فقط. ولقد لعب التعليم دوراً مهماً في ظاهرة تأخر الزواج بين الفتيات، حيث يسود الاعتقاد أن الزواج يعوق من قدرة الفتاة على التحصيل الدراسي، إلى جانب أن التعليم يخلق للفتى والفتاة على حدّ سواء اهتمامات جديدة.

ومن مظاهر التغير الاجتماعي في المملكة العربية السعودية خروج المرأة للعمل، مع أن مجالات العمل أمام المرأة السعودية محدودة إلا أن نسبة المهن التي تزاولها تتزايد من فترة إلى أخرى، كما أن نسبة النساء العاملات تزداد عاماً بعد عام، ويرى Von Elm & Hirschman (1979: 883) أن عمل الفتاة يمكن أن يؤدي إلى تأخر زواجها لسببين: الأول أن الأسر التي تساهم فتياتها في اقتصاد الأسرة تكون أكثر تشبثاً بفتياتها العاملات على خلاف الأسر التي لاتساهم فتياتها في اقتصاديات الأسرة، والسبب الآخر أن الفتاة العاملة تكون أكثر رغبة في المحافظة على استقلالها لفترة أطول قبل الاستقرار في الحياة الزوجية، والالتزام بالأدوار المنزلية التقليدية، كما أن العمل يزود الفتاة بالحاجات الأساسية مما يشجعها على تأجيل الزواج.

الدراسات السابقة:

لم يحظ موضوع سن الزواج باهتمام الباحثين الاجتماعيين العرب، رغم ما تمثله هذه الظاهرة من أهمية بالغة في علم الاجتماع بوجه عام وفي علم الاجتماع الأسرى بوجه خاص، بصفته المحدد الرئيس لقيام الأسرة، وتوقيت سن الزواج له كبير الأثر على نمو المجتمع واستقراره. وتشير الدراسات إلى اختلاف السن عند الزواج من مجتمع إلى آخر وإلى اختلاف فئات المجتمع الواحد، كما تشير الدراسات المختلفة إلى أن سن الزواج في المجتمعات النامية بصفة عامة أقل منه في المجتمعات المتطورة. ففي الهند بلغ

معدل العمر عند الزواج أقل من 18 سنة للإناث، وأقل من 23 سنة للذكور (Bloom & Reddy, 1986). وفي الجزائر بلغ متوسط العمر عند الزواج بين الإناث 18,3 سنة و 17,6 سنة في غانا، و 17,5 سنة في الباكستان، وبلغ العمر عند الزواج 16 إلى 17 سنة في تسع عشرة دولة أفريقية (Grigg, 1980: 240). وبلغ متوسط العمر عند الزواج في الولايات المتحدة الأميركية بين الإناث 21,9 سنة، وفي اليابان 23,6 سنة وفي هنغاريا 22.3 سنة وفي نيوزيلندا 24,4 سنة وفي بريطانيا 23,1 سنة خلال عامي 1956 و 1957، (Shryock et al, 1976: 340-343).

ومن الملاحظات المهمة عند المقارنة بين الدول النامية والدول الصناعية أن معدل العمر عند الزواج في الدول الصناعية قد هبط قليلاً عما كان عليه في عام 1900، في الوقت الذي ارتفع فيه معدل العمر عند الزواج بشكل ملحوظ في معظم الدول النامية في الوقت الحاضر. فبينما كان معدل السن عند الزواج في ماليزيا على سبيل المثال خلال عام 1947 -17 سنة بين الإناث و 22,9 سنة بين الذكور، ارتفع هذا المعدل إلى 21,4 سنة للاناث و 25,2 سنة للذكور في عام 1974 (Jones, 1981)، وبينما كان معدل العمر عند الزواج في الولايات المتحدة الأميركية في عام 1900 21,4 سنة بين الإناث و 25,4 سنة بين الذكور انخفض هذا المعدل إلى 20,0 سنة للإناث، و 22,5 سنة للذكور خلال عام 1950، ثم ما لبث أن ارتفع هذا المعدل إلى 21,2 سنة للإناث، و 23,6 للذكور خلال عام 1970، (Glick & Norton, 1977). والمقارنة بين العمر عند الزواج في معظم الدول الغربية قبل عام 1900 وما بعد ذلك التاريخ تؤكد انخفاض سن الزواج بشكل عام.

وتشير الدراسات والبحوث السابقة إلى ما طرأ على سن الزواج من تغير في العالم العربي، فبعد أن كان الفتى والفتاة يتزوجان في سن مبكرة أصبح الميل السائد في الوقت الحاضر إلى تأخير الزواج، ففي مدينة القاهرة بلغ متوسط العمر عند الزواج 29 سنة بين الذكور و19,6 سنة بين الإناث، وفي بيروت بلغ معدل العمر عند الزواج 31 سنة بين الذكور و 22,5 سنة بين الإناث (حطب، 1980: 225).

جدول رقم (1)

التوزيع النسبي المئوي للسكان السعوديين المستقرين حسب الجنس والعمر والحالة الزواجية

فئات العمر	لم يسبق لهم الزواج		سبق لهم الزواج[1]		المجموع (2)	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
15 - 19 سنة	97,7	71,3	2,4	28,6	(358)	(347)
20 - 24 سنة	66,9	24,5	33,1	75,5	(291)	(282)
25 - 29 سنة	23,7	6,0	76,4	90,4	(237)	(230)
30 - 34 سنة	6,6	3,4	93,4	96,7	(194)	(189)
35 - 39 سنة	2,4	1,4	97,5	98,6	(160)	(156)
40 - 44 سنة	1,7	0,9	98,2	98,1	(132)	(129)
45 - 49 سنة	1,0	0,6	99,1	99,4	(109)	(107)
50 - 54 سنة	1,4	0,8	98,5	99,3	(90)	(89)
55 - 59 سنة	1,2	0,8	98,7	99,2	(72)	(74)
60 - 64 سنة	1,1	2,5	99,0	97,5	(57)	(60)
65 سنة فأكثر	1,1	1,7	98,9	98,3	(94)	(110)

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة السعودية، تقدير النمو السكاني والخصائص السكانية في المملكة العربية السعودية، 1402 هـ: جدول 11 و 12.

(1) ضم في هذه الفئة جميع من سبق لهم الزواج من الأرامل والمطلقين.

(2) الأعداد التي بين قوسين تمثل أرقاماً صحيحة بالآلاف.

وفي دراسة باقادر (1985 :201) لعينة من المجتمع العربي السعودي بمدينة جدة وجد أن هناك نسبة ضئيلة من الإناث (3%) قد تزوجن دون 16 سنة، و 79% بين 16 - 25 سنة، أما بين الذكور فإن الأغلبية (76%) تزوجوا في أعمار تتراوح بين 21 - 30 سنة.

وفيما يتعلق بالمجتمع السعودي عموماً يوضح الجدول رقم (1) النسبة المئوية لمن لم يسبق لهن الزواج في فئات العمر المختلفة، فمن البيانات الواردة في الجدول نلاحظ أن 71,3% ممن تتراوح أعمارهن بين 15 - 19 سنة لم يتزوجن، أي أن نسبة المتزوجات في هذه السن تبلغ 28,6%، ونجد نسبة

المتزوجات ترتفع لتصل إلى 75,5% بين من تتراوح أعمارهن بين 20 - 24 سنة وتصل هذه النسبة إلى أقصاها تقريباً 90,4% بين من تتراوح أعمارهن بين 25 - 29 سنة. ويتضح من هذا الجدول أن الزواج يعتبر ظاهرة عامة بالنسبة للمرأة وللرجل في المملكة العربية السعودية، إذ إن نسبة من لم يتزوجوا من النساء والرجال بعد بلوغ الأربعين عاماً هي نسبة ضئيلة جداً، كما يتضح من الجدول أن أعلى نسبة من الإناث قد تزوجن بين 20 - 24 سنة، في حين أن معظم الذكور قد تزوجوا بين 25 - 29 سنة. وقد بلغ العمر الوسيط للزوج بين الذكور 23,8 سنة، وبين الإناث 19,3 سنة في عام 1982 (مصلحة الإحصاءات العامة السعودية، 1984 :28). ولاشك أن ذلك يبرهن بوضوح على مدى التغير الذي طرأ على سن الزواج في المجتمع العربي السعودي.

العوامل المرتبطة بالسن عند الزواج: كشفت الدراسات السابقة العديدمن العوامل التي تؤثر في السن عند الزواج، وعلى الرغم من أن هذه الدراسات قد أجريت في مجتمعات مختلفة إلا أنها تتفق على أهمية مجموعة من هذه العوامل، ولعل أهم هذه العوامل هو المستوى الاجتماعي الاقتصادي. ومن بين الدراسات التي تؤكد أهمية هذا العامل Von Elm & Hirschman (1979: 882) لعينة من المجتمع الماليزي، وتؤكد هذه الدراسة أن المكانة الاجتماعية الاقتصادية للأسرة تلعب دوراً مهماً في تحديد سن زواج الفتيات، وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن ثلثي الفتيات ممن يعمل آباؤهن في الزراعة قد تزوجن دون 18 سنة من العمر، و ثلث الفتيات ممن يعمل آباؤهن في وظائف ذوي الياقات البيضاء. ويأتي بين تلك المجموعتين الفتيات ممن يعمل آباؤهن في وظائف ذوي الياقات الزرقاء. ويؤكد العديد من الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأميركية على العلاقة الوثيقة بين الطبقة الاجتماعية والسن عند الزواج ومن ذلك دراسة في Womble (1966: 181)، فقد وجدت هذه الدراسة أن العمر عند الزواج يرتفع كلما ارتفعت الطبقة الاجتماعية فبينما يبلغ معدل العمر عند الزواج بين الطبقة العليا 27,9 سنة نجد هذا المعدل يتدرج في الهبوط إلى أن يصل 23,2 سنة لدى الطبقة الدنيا. وتشير دراسة Carlson (1979: 344 - 345) إلى العلاقة الوثيقة بين الزواج المبكر (13-17 سنة) والطبقة الاجتماعية حيث وجد أن نسبة من تزوجوا في هذه السن 17% بين الطبقة الدنيا و 10% في الطبقة الوسطى و4% بين الطبقة العليا. ويشير Teachman et al (1987: 6) إلى أن الأثر الأساسي للمستوى الاجتماعي الاقتصادي للوالدين على سن

زواج الفتاة يعمل من خلال الطموح والتحصيل الدراسي. ويخلص Bogue (1969: 642) في تناوله للعلاقة بين الطبقة الاجتماعية والسن عند الزواج بقوله ان نتائج الدراسات المختلفة تؤكد أن الأفراد من الطبقات الاجتماعية العليا يتزوجون في سن متأخرة مقارنة بالطبقات الاجتماعية الأخرى ويؤكد أن هذه الظاهرة عامة تقريباً.

ويشير Teachman et al. (1987: 6) إلى أن كثيراً من الدراسات يؤكد أن مواصلة التعليم تؤدي إلى تأخير الزواج، ويشير Huatlee (1982: 793-794) إلى أن متوسط العمر عند الزواج بين الإناث يرتبط بمستوياتهن التعليمية. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الفتيات اللاتي أنهين 13 سنة دراسية أو أكثر يتأخرن في زواجهن 1,85 سنة عمن أنهين 7 - 12 سنة دراسية و 4,49 سنة عمن أنهين 1-6 سنة دراسية و5,85 سنة عمن أنهين أقل من سنة دراسية، ويؤكد أن العلاقة بين المستوى التعليمي والعمر عند الزواج تظل قوية حتى بعد ضبط العديد من المتغيرات الأخرى.كما وجد Kim & Stinner (1980: 677) في دراستهما لعينة من المجتمع الكوري أن التعليم أهم العوامل المحددة لسن الزواج مقارنة بالعوامل المرتبطة بالخلفية السكنية والخلفية الدينية، حيث يمثل التأثير المباشر للتحصيل الدراسي خمسة أضعاف التأثير المباشر للخلفية السكنية والدينية. كما وجد الشمري وآخرون (1405 هـ :144) أن الرغبة في مواصلة التعليم تأتي في المرتبة الأولى من بين أسباب إرجاء الزواج بين الإناث بغض النظر عن المنطقة التي ينتمين إليها حضرية كانت أو ريفية.

ويؤكد عدد من الدراسات أن انخراط المرأة في العمل خارج المنزل قبل الزواج يؤدي إلى تأخير سن الزواج، ففي دراسة Huatlee (1982: 795) وجد أن العمر عند الزواج يرتفع بمدة العمل قبل الزواج، حيث وجد أن متوسط العمر عند الزواج يصل إلى 21,09 سنة بين الإناث اللاتي أمضين عشر سنوات أو أكثر في العمل خارج المنزل، و 19,8 سنة بين من أمضين في العمل من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، و 17, 63 سنة بين من عملن أقل من 5 سنوات، و 17,26 سنة، بين من لم يمارسن أي عمل خارج المنزل، كما وجد أن نوع العمل الذي تقوم به المرأة يرتبط بعمرها عند الزواج، فبين من يمارسن أعمالاً حرفية بلغ متوسط العمر عند الزواج 17,47 سنة، وبين العاملات في المهن الزراعية بلغ متوسط العمر عند الزواج 19,57 سنة، أما بين العاملات في مجال الإدارة والمهن الفنية فقد بلغ متوسط العمر عند الزواج 21,50 سنة. وفي دراسة Von Elm & Hirschman (1979: 884) وجدا أن العلاقة

بين العمر عند الزواج ومزاولة العمل قبل الزواج قوية بين الماليزيات من أصل صيني، حيث يبلغ متوسط العمر عند الزواج بين من يعملن خارج المنزل 21,5 سنة، وبين من لا يمارسن أيّ مهنة 19,7 سنة. بينما لا يتجاوز الفرق سنة واحدة بين من يعملن ومن لا يعملن من المالاويات الماليزيات.

وتشير دراسات عديدة إلى أن الريفيات يتزوجن عادة في سن مبكرة مقارنة بمن يعشن في المدن، ففي دراسة Huatllee (1982: 794) وجد أن الإناث ذوات الخلفية الحضرية يتزوجن في سن متأخرة مقارنة بالإناث ذوات الخلفية الريفية حيث يصل الفرق إلى 1,67 سنة، كما يؤكد أن الاختلاف في العمر عند الزواج بين الريفيات والحضريات آخذ في الاتساع. ويؤكد Von Elm & Hirschman(1979:888) أن الفتيات اللاتي عشن معظم حياتهن في الريف يتزوجن غالباً قبل نظيراتهن اللاتي عشن معظم حياتهن في المدينة، ويعزو هذه الفروق إلى تأثير العيش في المدينة حيث تتيح للفتاة فرصة أكبر لمواصلة التعليم والعمل مما قد يدفع الفتاة إلى تأخير زواجها، كما أن القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المدن تشجع تأخير الزواج مما يجعل الفتاة وأسرتها ينصاعان لهذه القيم والمعايير على عكس القرية والتي غالباً ما تحبذ القيم السائدة فيها على تبكير الزواج. كما تؤكد دراسة Kim & Stinner (1980: 676-677) أن الريفيات يتزوجن قبل نظيراتهن في المدينة وقد وجدا أن هذه العلاقة تظل ذات دلالة إحصائية بعد ضبط المستوى التعليمي والخلفية الدينية.

الآثار المترتبة على تبكير الزواج وتأخيره: يشير العديد من الدراسات إلى العلاقة الوثيقة بين استقرار الحياة الزوجية والعمر عند الزواج، فالزواج المبكر غالباً ما يتصف بعدم الاستقرار. ويشير Melville (1977: 74) في هذا الصدد إلى أن نسبة الطلاق بين الإناث اللاتي تزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشرة من العمر ثلاثة أضعاف نسبة الطلاق بين من تزوجن بين 22 - 24 سنة من العمر، كما أن نسبة الطلاق بين من تزوجن دون العشرين من العمر تساوي ضعفي نسبة الطلاق بين من تزوجن بعد العشرين من العمر. ويذكر Nye & Berardo (1973: 229-230) أن نسبة الطلاق تصل إلى 50% بين الإناث ممن تقل أعمارهن عند الزواج عن 18 سنة، ويضيفان أن هناك العديد من الدراسات التي تؤكد العلاقة القوية بين العمر عند الزواج والرضا عن الحياة الزوجية، ففي إحدى هذه الدراسات وجد أن 18,7% ممن تزوجن دون 18 من العمر يشعرن بالرضا عن حياتهن الزوجية مقارنة بـ 58,1٪ بين من تزوجن بعد تجاوزهن السابعة والعشرين من العمر.

كما ترتبط السن عند الزواج بفرصة الأنثى في الأمومة، حيث تقل فرصة الإنجاب بتقدم العمر، وفي هذا الصدد يشير Otto (1979: 115) إلى أن فرصة الفتاة التي تتزوج دون العشرين من العمر في الإنجاب تبلغ 94,8%، تقل هذه النسبة إلى 71,6% بين من يتزوجن في الثلاثين من العمر وتقل إلى 50% بين من يتزوجن بعد تجاوزهن الثلاثين من العمر. ويشير Otto (1979: 116) إلى أثر الزواج المبكر على الفتاة من حيث القدرة على مواصلة التعليم والعمل خارج المنزل ويفترض أوتو أنه «كلما تقدمت السن عند الزواج زاد احتمال انقطاع الفتاة عن مواصلة التعليم» ويستشهد بالعديد من الدراسات التي تعزز هذا الافتراض، ففي إحدى الدراسات وُجد أن نسبة المنقطعات عن الدراسة في المرحلة الثانوية بعد الزواج تتراوح بين 50% إلى 90%، بينما تتراوح هذه النسبة بين 35% إلى 45% بين الذكور.

ويشير Nye & Berardo (1973: 237) إلى أن الذكور والإناث الذين يتزوجون في سن مبكرة غالباً ما يجدون أنفسهم في مستوى اجتماعي اقتصادي متدنٍ، ويشيران إلى أن 50% ممن تزوجوا بين السابعة عشرة والثامنة عشرة من العمر قد امتهنوا أدنى مستوى مهني، بينما وجدا أن 25% فقط في هذه المهن قد تزوجوا في الثلاثين من العمر أو أكبر، كما وجدا علاقة عكسية بين الدخل والسن عند الزواج حيث وجدا أن أعلى نسبة بين من يتقاضون دخولاً منخفضة قد تزوجوا في سن مبكرة.

وإذا كان للزواج المبكر مثل هذه السلبيات فما الآثار المترتبة على تأخر سن الزواج؟ لعل أهم الآثار الإيجابية لتأخر سن الزواج هي أن الزوجين عادة ما يكونان في وضع اقتصادي أفضل مما يمكنهما من بداية جيدة من ناحية اقتصادية، ولكن هناك بعض الآثار السلبية لتأخر سن الزواج، ويذكر Melville (1977: 145) بعض هذه السلبيات التي تتمثل في عدم استقرار الحياة الزوجية، ومن هذه الآثار أيضاً أن تأخر الإناث في الزواج يؤدي إلى تعرضهن إلى نسبة أعلى من خطورة مضاعفات الحمل والولادة، والتي تتمثل في حالات الإسقاط ووفيات الأجنة، كما أن احتمال ولادة أطفال منغوليين تزيد بزيادة عمر المرأة حيث ترتفع نسبة الأطفال المنغوليين بشكل ملحوظ عندما يزيد عمر المرأة عن ثلاثين سنة، وتزيد النسبة بشكل أكبر عند بلوغ المرأة 35 سنة، بالإضافة إلى هذه الآثار فإن الزواج المتأخر يؤدي إلى زيادة الهوة العمرية بين الأبناء والآباء، والتي قد تنعكس سلبياً على عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء.

فرضية البحث: تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية العامة التالية: تتباين الأسر في معاناتها من ظاهرة تأخر زواج الفتيات باختلاف خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والحضرية. ويمكن أن تشتق من هذه الفرضية العامة ثلاث مجموعات من الفرضيات على النحو التالي:

المجموعة الأولى من الفرضيات: وتتعلق بقضية الهجرة والمتمثلة في متغيري مدة الإقامة في مدينة الرياض، ومدى أهمية اعتبار مجاورة الأقرباء أو الجماعة في اختيار المسكن. حيث تؤكد الدلائل النظرية والشواهد الميدانية أن انتقال الأسرة من موطنها الأصلي إلى المدينة قد يؤدي إلى إضعاف الروابط والتفاعل بين الأسرة المهاجرة وبين الأسر ذات القرابة ممن ظلوا في مناطقهم الريفية، أو ممن هاجروا إلى مناطق أخرى، ويزيد من إضعاف الروابط تفاعل البعد المكاني والفترة الزمنية، حيث تؤثر تلك العملية في تأخر الزواج بين الفتيات ولا سيما أن تفضيل الزواج من الأقارب لايزال هو النمط المفضل في كثير من المجتمعات العربية، كما يؤكد ذلك العديد من الدراسات، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن الأسر المهاجرة إلى مدينة الرياض، والتي تضع في اعتبارها مجاورة الأقارب أو أبناء الموطن الأصلي ستحافظ إلى حد كبير على علاقاتها وتفاعلها بأقاربها أو أبناء موطنها الأصلي مما يهيىء الظروف لفتياتها للزواج في سن مناسبة، وفي ضوء ذلك يمكن صياغة الفرضيات التالية: 1 ـ يؤدي اختلاف الأسر في مدة إقامتها في مدينة الرياض إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين تلك الأسر من حيث معاناتها أو عدم معاناتها من ظاهرة تأخر زواج الفتيات في الأسرة، 2 ـ يؤدي اختلاف الأسر في مدى أهمية اعتبارات مجاورة الأقارب والجماعة في اختيار المسكن إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين تلك الأسر من حيث معاناتها أو عدم معاناتها من ظاهرة تأخر زواج الفتيات في الأسرة.

المجموعة الثانية من الفرضيات: وترتبط بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة والمتمثلة في متوسط الدخل الشهري للأسرة، نسبة أفراد الأسرة في الوظائف الفنية والإدارية، ملكية المسكن، ونوعه، نوع الحي، ومعدل الأفراد لكل غرفة سكنية، والتي اعتبرناها مؤشرات تعكس المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، فمن خلال مناقشتنا للعلاقة بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة وتأخر زواج الفتيات، ومن خلال استعراض الدراسات السابقة التي تؤكد هذه العلاقة، وفي المجتمع العربي السعودي حيث بدأت الهوة بين الطبقات الاجتماعية

الاقتصادية تزداد، فإن الفتيات اللاتي ينتمين إلى طبقات اجتماعية مرتفعة لا يُقْدِمُ ـ في الغالب ـ على الزواج منهن إلا من ينتمي إلى أسرة في نفس مستوى أسرة الفتاة الاجتماعي والاقتصادي أو أرفع من ذلك، على خلاف الرجل الذي تزيد فرصته في الزواج من أي فتاة مع ارتفاع مستواه الاجتماعي والاقتصادي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن كثيراً من الشباب يحجمون عن الزواج من الأسر التي تفوق أسرهم في القوة الاجتماعية والاقتصادية؛ وذلك خوفا من عدم قدرتهم على مجاراة أسرة الفتاة، ولاعتقادهم بأنهم لايستطيعون تهيئة المستوى الحياتي لمثل أولئك الفتيات اللاتي اعتدن مستوى معيشة مرتفعا ولاسيما في مجتمع تقع فيه جميع أعباء المعيشة الزوجية على كاهل الرجل. وفي ضوء ذلك تمت صياغة الفرضيات التالية: 3 ـ يؤدي اختلاف الأسر في وضع المسكن الذي تقيم فيه من حيث الملكية إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين تلك الأسر من حيث معاناتها أو عدم معاناتها من ظاهرة تأخر زواج الفتيات في الأسرة، 4 ـ يؤدي اختلاف الأسر في وضع المسكن الذي تقيم فيه من حيث النوع إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين تلك الأسر من حيث معاناتها أو عدم معاناتها من ظاهرة تأخر زواج الفتيات في الأسرة، 5 ـ يؤدي اختلاف الأسر من حيث معدل الأفراد لكل غرفة سكنية بالمنزل إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين تلك الأسر من حيث معاناتها أو عدم معاناتها من ظاهرة تأخر زواج الفتيات في الأسرة، 6 ـ يؤدي اختلاف الأسر من حيث نوع الحي الذي تعيش فيه إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين تلك الأسر من حيث معاناتها أو عدم معاناتها من ظاهرة تأخر زواج الفتيات في الأسرة، 7 ـ يؤدي اختلاف الأسر من حيث متوسط الدخل الشهري لأفراد الأسرة العاملين إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين تلك الأسر من حيث معاناتها أو عدم معاناتها من ظاهرة تأخر زواج الفتيات في الأسرة، 8 ـ يؤدي اختلاف الأسر من حيث نسبة العاملين من أفراد الأسرة في الوظائف الفنية والإدارية إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين تلك الأسر من حيث معاناتها أو عدم معاناتها من ظاهرة تأخر زواج الفتيات في الأسرة.

المجموعة الثالثة من الفرضيات: والمرتبطة بالحالة التعليمية والمهنية للنساء والمتمثلة في متوسط عدد سنوات التعليم للنساء بالأسرة البالغات 18 سنة أو أكثر، ونسبة العاملات خارج المنزل. حيث يشير العديد من الدراسات إلى أهمية التعليم والعمل خارج المنزل في تأخر زواج الفتيات، حيث كشفت الدراسات السابقة أن

السن عند الزواج ترتبط إيجابياً بعدد سنوات الدراسة، وقد يعزى ذلك إلى أن الفتاة قد ترجىء زواجها رغبة في مواصلة التعليم حيث يعتبر الزواج عاملاً مهماً في الانقطاع عن مواصلة الدراسة، وكذلك الحال بالنسبة لعمل المرأة حيث كشف العديد من الدراسات عن وجود ارتباط إيجابي بين عمل المرأة وسنها عند الزواج، ويعزو (فان إلم وهيرشمن) ذلك إلى سببين: الأول يعود إلى تشبث الأسر بفتياتها العاملات واللاتي يساهمن في اقتصاديات الأسرة، والثاني يعود إلى أن الفتاة ـ نفسها ـ تكون أكثر رغبة في المحافظة على استقلالها لفترة أطول قبل الاستقرار للحياة الزوجية والالتزام بالأدوار التقليدية، كما أن العمل يزود الفتاة بالحاجات الأساسية مما يدفعها إلى تأجيل مشروع الزواج وفي ضوء ذلك يمكن صياغة الفرضيات التالية: 9 ـ يؤدي اختلاف الأسر من حيث متوسط عدد سنوات التعليم للنساء بالأسرة البالغات 18 سنة فما فوق إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين تلك الأسر من حيث معاناتها أو عدم معاناتها من ظاهرة تأخر زواج الفتيات في الأسرة، 10 ـ يؤدي اختلاف الأسر من حيث نسبة العاملات خارج المنزل بالأسرة إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين تلك الأسر من حيث معاناتها أو عدم معاناتها من ظاهرة تأخرزواج الفتيات في الأسرة.

الإجراءات المنهجية: قامت هذه الدراسة أساساً للتعرف على ما للخصائص الأسرية والاجتماعية من دور في تأخر زواج الفتيات، ولذا فإن وحدة التحليل في هذا البحث تتمثل في الأسرة، وقد جاء اختيار الأسرة وحدة للتحليل متمشياً مع ما نعتقده من أن ظاهرة تأخر زواج الفتيات ترتبط إلى حد كبير بالظروف الاجتماعية للأسرة، ونحن بهذا نلفت النظر إلى ما أغفله العديد من الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة؛ فظاهرة تأخر الزواج بوجه عام وتأخر زواج الفتيات بوجه خاص لاتخضع فقط ـ كما تعتقده تلك الدراسات ـ لعوامل غلاء المهور أو لخصائص الأسر التي ينتمي لها الشاب (الزوج المتوقع)، بل يرجع ذلك إلى حَدّ كبير إلى الظروف الأسرية والاجتماعية للأسرة التي تنتمي إليها الفتاة.

مجتمع البحث: تمثل مدينة الرياض ـ عاصمة المملكة العربية السعودية ـ المجتمع الإحصائي لهذه الدراسة، وتجدر الإشارة هنا إلى أننا قد استقينا البيانات اللازمة لامتحان فرضيات البحث من بيانات المسح الأسري عن طريق

العينة لتوزيع السكان على أحياء مدينة الرياض الذي قام به مركز أبحاث مكافحة الجريمة التابع لوزارة الداخلية لعام 1406 - 1407 هـ، فقد أجرى ذلك المسح على عينة عشوائية احتمالية بواقع 1٪ من الأسر المقيمة في مدينة الرياض آنذاك، وقد روعي في تلك العينة أن تكون ممثلة للأحياء السكنية للمدينة (الخليفة، 1409هـ). وقد ورد في ذلك المسح العديد من البيانات عن الخصائص الاجتماعية الاقتصادية والأسرية والديموغرافية لأكثر من ألفي أسرة، الأمر الذي شجعنا على استخدام تلك البيانات لتحقيق الغرض من هذه الدراسة، ومن عينة المسح المذكور قمنا باختيار جميع الأسر السعودية فقط، والتي يبلغ عمر رَبّ الأسرة فيها 49 سنة فما فوق في حالة كون رب الأسرة أباً للفتيان والفتيات بالأسرة، أما في حالة كون رب الأسرة أخاً للفتيان والفتيات بالأسرة فلم نضع أية قيود على عمر رب الأسرة، والسبب في ذلك يعود إلى أن الظاهرة محور الدراسة لا يمكن ملاحظتها إلا في تلك الأسر التي يكون فيها أحد الأبناء رياً للأسرة نظراً لفقدان الأب، أو تلك الأسر التي يبلغ عمر رب الأسرة فيها 49 سنة فما فوق في حالة كون رب الأسرة على قيد الحياة، فالأسرة السعودية المقيمة في الرياض في كلتا الحالتين تكون في الغالب أسرةً كبيرة تضم إلى جانب الأب والأم (أو الأم في حالة فقدان الأب) عدداً من الأبناء والبنات ممن تتجاوز أعمارهم سن الاثنين والعشرين عاما، وذلك على افتراض أن الزواج المبكر، وعدم الميل إلى تحديد الإنجاب هو النمط السائد في المجتمع العربي السعودي، وكذلك على افتراض عدم وجود اختلاف كبير بين الأسر من حيث نسبة الرجال إلى النساء في الأسرة، وقد بلغ عدد الأسر التي تحمل هذه المواصفات نحو 599 أسرة منها 88 أسرة (بواقع 14,7% من مجموع الأسر) تعاني من ظاهرة تأخر زواج فتياتها، أما بقية الأسر فلا وجود لتلك الظاهرة لديها.

التعريف الإجرائي للمتغيرات: تنقسم متغيرات هذه الدراسة إلى قسمين هما: أ) المتغير التابع، وهو ما ترمي هذه الدراسة إلى تفسيره، ويتمثل في حالة الأسر من حيث كونها تعاني من ظاهرة تأخر زواج فتياتها أو لاتعاني من ذلك، وقد اعتبرنا أن الأسر التي تعاني من تلك الظاهرة هي الأسر التي يُوْجَدُ بها فتاة (أو أكثر) لم يسبق لها أو (لهن) الزواج على أن تكون سنها أو (سنهن) 23 سنة فما فوق، أما الأسر التي لا تعاني من تلك الظاهرة فهي الأسر التي لاتوجد بها فتاة أو أكثر بتلك المواصفات. ويعود اقتصارنا على السن 23 سنة فما فوق في اعتبار الفتاة

متأخرة الزواج إلى كون غالبية الفتيات في المجتمع العربي السعودي يتزوجن عادة في السن الواقعة ما بين 17 إلى 22 عاما، وإلى اعتبار أن البالغات 23 سنة فما فوق ممن انخرطن في سلك التعليم الجامعي قد أنهين قبل تلك السن المرحلة الجامعية.

ب) المتغيرات المستقلة: وتتمثل في تلك المتغيرات التي من خلالها سنحاول تفسير الاختلاف بين الأسر من حيث كونها تعاني من تلك الظاهرة أو لاتعاني منها وهي كالآتي: 1) مدة إقامة الأسرة في مدينة الرياض وتتمثل في عدد السنوات التي انقضت على الأسرة منذ قدومها إلى الرياض؛ 2) مدى أهمية اعتبارات القرب من الأقارب أو الجماعة في اختيار المسكن، وسنقيس هذا المتغير مباشرة من خلال اختيار المبحوثين، أو عدم اختيارهم لهذا السبب من بين الأسباب التي دعتهم إلى اختيار مساكنهم في أحياء معينة دون أخرى؛ 3) المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية: وهي تلك المتغيرات التي تعكس مدى التباين بين الأسر في خصائصها الاجتماعية الاقتصادية. هذا ورغبة في إبراز ما لهذه الخصائص من دور مهم في الظاهرة محور الدراسة فقد رأينا استخدام العديد من المؤشرات التي تعكس تلك الخصائص، والتي تستخدم عادة من قبل الباحثين لقياس الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية للأسر وتتمثل هذه المتغيرات في: خصائص المسكن من حيث ملكية الأسرة المقيمة فيه له أو استئجارها، ومن حيث نوعه ومدى سعته التي سنقيسها من خلال عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية، نوع الحي الذي يقع به مسكن الأسرة من حيث كونه راقياً أو متوسطاً أو شعبياً، متوسط الدخل الشهري لأفراد الأسرة العاملين، ونسبة العاملين من أفراد الأسرة في الوظائف الفنية والإدارية؛ الحالة التعليمية والعملية للنساء بالأسرة: وسنقيس ذلك من خلال المؤشرين التاليين: متوسط عدد سنوات التعليم للنساء بالأسرة البالغات 18 سنة فما فوق، ونسبة العاملات خارج المنزل بالأسرة.

وللتعرف على الدور الذي تقوم به هذه المتغيرات المستقلة من تأثير في ظاهرة تأخر زواج الفتيات سنقوم بالاعتماد على التحليل ثنائي الارتباط ، كما هو واضح في الجدول رقم (2) وعلى تحليل الانحدار اللوجستيكي Logistic regression كما هو مبين في الجدول رقم (4).

تحليل البيانات: تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الفرض الذي ينص على

أن الأسر التي يوجد بها فتيات غير متزوجات وأعمارهن تتجاوز الثانية والعشرين تختلف عن الأسر التي لا تعاني من تلك الظاهرة من حيث: مدة إقامة الأسرة في الرياض، أهمية القرب من الأقارب والجماعة في اختيار المسكن الذي تقيم فيه الأسرة، المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، والخصائص التعليمية والعملية لنساء الأسرة. وللتحقق من مدى صحة هذا الفرض أو بطلانه سنقوم باستخدام التحليل ثنائي الارتباط الذي سيساعدنا في الوقوف على الدور الذي تمارسه المتغيرات المستقلة كل على حدة في متغير الدراسة التابع، كما سنستخدم تحليل الانحدار اللوجستيكي لتحديد المتغيرات ذات التأثير الأقوى في الظاهرة محور الدراسة.

وقد تم إعداد الجدول رقم (2) الذي يوضح توزيع الأسر حسب حالة الأسرة من حيث كونها يوجد بها فتيات تجاوزن سن الثانية والعشرين عاما ولم يتزوجن أو لايوجد بها، وحسب فئات كل من المتغيرات المستقلة التي سبق إيضاحها أعلاه.

جدول رقم (2)

العلاقات الارتباطية الأحادية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغيرات المستقلة	مدى معاناة الأسرة من تأخر زواج فتياتها		المجموع	كا^2	مستوى الدلالة
	تعاني	لا تعاني			
1 ـ مدة إقامة الأسرة في الرياض:			586	4,48	0,10
أ ـ أقل من 19 عاما	11,3	88,7	194		
ب ـ 20 - 39	14,5	85,5	158		
ج ـ 40 فما فوق	19,6	80,4	234		
2 ـ اختير المسكن لقربه من الجماعة أو الأقارب:			599	3,94	0,04
أ ـ نعم	11,0	89,0	227		
ب ـ لا	16,9	83,1	372		
3 ـ ملكية المسكن:			598	3,51	0,06
أ ـ ملك	15,8	84,2	494		
ب ـ مستأجر	8,7	91,2	154		

4 ـ نوع المسكن:			599	2,18	0,13
أ ـ فيلا	16,3	83,7	380		
ب ـ غير ذلك	11,9	88,1	219		
5 ـ عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية:			587	2,1	0,14
أ ـ أقل من غرفتين للفرد	13,7	86,3	495		
ب ـ غرفتان + للفرد	19,6	80,4	92		
6 ـ نوع الحي:			599	6,01	0,04
أ ـ شعبي	13,3	86,7	180		
ب ـ متوسط	12,4	87,6	282		
جـ ـ راقٍ	21,2	78,8	137		
7 ـ متوسط الدخل:			599	13,29	0,01
أ ـ 3000 فأقل	5,0	95,0			
ب ـ 3001 - 6000	13,1	86,9	122		
جـ ـ 6001 - 9000	11,1	88,9	81		
د ـ 9001 - 12000	14,2	85,8	197		
هـ ـ 12001 فأكثر	23,0	77,0	139		
8 ـ % العاملون في المهن الفنية والإدارية:			552	16,6	0,001
أ ـ منخفضة	12,3	87,7	463		
ب ـ مرتفعة	29,2	70,8	89		
9 ـ متوسط سنوات تعليم النساء:			571	61,6	0,001
أ ـ صفر	4,7	95,3	215		
ب ـ 1 - 6 سنة	11,5	88,5	174		
ج ـ 7 - 9	23,9	76,1	92		
د ـ 10 - 12	36,1	63,9	61		
هـ ـ 13 فأكثر	39,1	60,9	33		
10 ـ ٪ العاملات:			571	41,7	0,001
أ ـ منخفضة	11,1	88,9	488		
ب ـ متوسطة	35,9	64,1	39		
ج ـ عالية	39,6	60,4	48		

بالتمعن في الجدول رقم (2) نلاحظ أن الأسر التي تعاني من تأخر زواج فتياتها تقف على طرفي نقيض من الأسر التي لا تعاني من تلك الظاهرة في جميع تلك المتغيرات، حيث يختلف النوعان من الأسر في تلك المتغيرات إلا أن كمية التباين أو الاختلاف بين هذين النوعين من الأسر تختلف بطبيعة الحال من متغير إلى متغير وفقا لأهمية المتغير نفسه، ففيما يتعلق بمتغير مدة إقامة الأسرة في الرياض نلاحظ الارتفاع المطرد لنسبة الأسر التي تعاني من ظاهرة تأخر زواج فتياتها بازدياد سنوات مدة إقامة الأسرة في الرياض، فبينما بلغت نسبة الأسر التي تقيم في الرياض منذ 19 سنة فما دون 11,3% نجد أن هذه النسبة ترتفع لتصل إلى 14,5% بالنسبة للأسر التي مضى على إقامتها في مدينة الرياض ما بين (20 - 39) سنة. وكذلك الحال بالنسبة للأسر التي مضى على إقامتها أربعون سنة فما فوق؛ إذ بلغت نسبة تلك الأسر 19,6%. ومن ذلك يمكن القول: إنه كلما زادت سنوات اقامة الأسرة في الرياض ازداد احتمال تأخر زواج فتيات الأسرة والعكس صحيح. ويرجع السبب في ذلك إلى أن نزوح الأسرة من موطنها الأصلي إلى المنطقة الحضرية واستمرار إقامة الأسرة في المنطقة الحضرية لفترات طويلة يعني انقطاع الأسرة عن موطنها الأصلي، فإذا وضعنا في الاعتبار أن النمط السائد للزواج في المجتمع السعودي هو ما يسمى بالزواج القرابي أو الداخلي فإن انقطاع الأسرة عن موطنها الأصلي يشكل عاملاً مهماً في إعاقة زواج فتياتها.

أما في ما يتعلق بالمتغير الثاني فيلاحظ من الجدول نفسه أن الأسر التي اختارت السكن في حي معين رغبة في القرب من الأقرباء أو الجماعة المرجعية هم أقل معاناة من ظاهرة تأخر زواج الفتيات، فنسبة الأسر التي تعاني من هذه الظاهرة والتي كان ذلك الاختيار وارداً لديها بلغ (11%)، بينما بلغت النسبة 16,9% بين الأسر التي لم يكن ذلك الاختيار وارداً لديها عند اختيارها لمسكنها. وعلى ذلك يمكن القول بأنه كلما تم اختيار الأسرة لسكنها في حي من الأحياء رغبة في مجاورة الأقارب والجماعة المرجعية للأسرة كانت الأسرة أقل معاناة من ظاهرة تأخر زواج فتياتها. ولعل السبب في ذلك يكمن في أن محافظة الأسرة على مجاورة أقاربها وبني موطنها الأصلي في المجتمع الحضري يشكل عاملاً مساعداً في إقامة العلاقات الاجتماعية وتوطيدها مع الأقارب، والذين تجمعها بهم رابطة الموطن الأصلي، مما يزيد فرصة التعارف ويضاعف من فرصة اندماج تلك الأسر في علاقات زواجية.

أما المتغيرات من 3 حتى 8 وهي المتغيرات التي تمثل الخصائص الاقتصادية للأسرة فمن الملاحظ على وجه العموم أن الأسر التي تعاني من ظاهرة تأخر زواج فتياتها هي الأسر ذات المستويات الاقتصادية العالية، إذ ترتفع في هذا النوع من الأسر نسبة ملاك المساكن بينما تنخفض نسبة المستأجرين بينهم، كما ترتفع بينهم نسبة ساكني الفلل بينما تنخفض بينهم نسبة ساكني المساكن الشعبية والشقق وغير ذلك، كما ترتفع بينهم نسبة الأسر التي يبلغ معدل الأشخاص لكل غرفة سكنية أكثر من غرفتين لكل شخص (19,6%) بينما تنخفض نسبة الأسر التي يبلغ معدل الأشخاص لكل غرفة سكنية أقل من غرفتين لكل شخص (13,7%)، كما ترتفع بينهم نسبة ساكني الأحياء الراقية (13,3%). وكذلك الحال بالنسبة لمتوسط الدخل الشهري للأسرة فقد بلغت نسبة الأسر التي تعاني من ظاهرة تأخر زواج فتياتها والتي يبلغ متوسط دخلها الشهري 3000 ريال فما دون نحو 5% بينما نجد أن تلك النسبة تأخذ في الارتفاع بارتفاع المتوسط الشهري لدخل الأسرة لتصل إلى 13,1% للأسر ذات الدخل الشهري 3001 - 6000 ريال و 11,1% للأسر ذات الدخل الشهري 6001 - 9000 ريال و 14,2% للأسر التي يتراوح دخلها الشهري 9001 - 12000 ريال و 23% للأسر التي يزيد دخلها الشهري عن 12000 ريال. والحالة نفسها يمكن أن تقال بالنسبة لمتغير نسبة العاملين في المهن الفنية والإدارية إذ ترتفع بين هذا النوع من الأسر بارتفاع نسبة العاملين في هذا النوع من المهن (29,2%) بينما تنخفض نسبتهم بانخفاض نسبة العاملين في تلك المهن (12,3%). ويعود السبب في كون الأسر التي تعاني من ظاهرة تأخر زواج فتياتها التي هي أسر ذات مستويات اقتصادية عالية في الغالب إلى ما نعتقده من وجود علاقة عكسية بين فرصة الفتاة في الزواج وبين مستوى أسرة الفتاة الاقتصادي، وذلك على الخلاف من فرصة الفتى؛ إذ إن الفتاة في العادة لا يتقدم لخطبتها إلا شاب ينتمي إلى أسرة تتجانس مع أسرة الفتاة من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي، أو من أسرة تفوق أسرة الفتاة في ذلك الجانب، أما فرصة الفتى فهي على خلاف ذلك إذ يمكنه في العادة أن يتقدم لخطبة فتاة من أسرة مشابهة لأسرته اجتماعياً واقتصادياً أو أقل من أسرته في ذلك، وعلى هذا يتضح لنا أن فرصة الزواج أمام الفتاة التي تنتمي إلى أسرة غنية أقل من فرصة أخيها، فإذا ما أخذنا في الاعتبار بهذا الجانب، وكون أن نسبة الأسر الغنية في المجتمع قليلة مقارنة بالفئات الوسطى والفقيرة من جانب آخر، فإن هذا يعني في النهاية أن

الكثيرات من فتيات الأسر الغنية قد يعانين من ظاهرة ما يمكن أن يطلق عليه بالعنوسة المؤبدة.

أما فيما يتعلق بالمتغيَّرين التاسع والعاشر والمتعلِّقَيْن بمتوسط مستوى التعليم لنساء الأسرة البالغات 18 عاماً فما فوق ونسبة العاملات من أفراد الأسرة فيتضح أيضاً ارتفاع نسبة الأسر التي تعاني من ظاهرة تأخر زواج فتياتها بارتفاع متوسط سنوات التعليم للنساء في الأسرة البالغات 18 سنة فما فوق، ونسبة العاملات من أفراد الأسرة، فبينما تنخفض نسبة الأسر من هذا النوع (4,7%) بالنسبة للأسر التي يبلغ متوسط التعليم بين نسائها صفر (أميات) نجد أن تلك النسبة ترتفع تدريجياً بارتفاع متوسط سنوات التعليم للنساء 18 سنة فما فوق، إذ بلغت تلك النسبة 11,5% للفئة الثانية (1 - 6 سنوات) و 13,9% للفئة (7 - 9 سنوات)، ثم تقفز النسبة لتصل إلى 36,1% للفئة (10 - 12 سنة) ثم إلى 39,1% للفئة هـ والتي يبلغ متوسط سنوات التعليم بين نسائها 13 سنة فما فوق، ولعل السبب في ارتفاع نسبة الأسر التي تعاني من هذه الظاهرة بارتفاع متوسط سنوات تعليم النساء يعود إلى أن أكثرية الفتيات يملن إلى تأخير فكرة الزواج إلى ما بعد الانتهاء من المراحل التعليمية العليا، مما ينعكس على تأخر زواجهن، ويدل ذلك دلالة واضحة على ما لتعليم المرأة من دور رئيس في تأخير الزواج منها.

والحال نفسه يمكن أن يُقال بالنسبة لعمل المرأة، فكما هو واضح من الجدول أن نسبة الأسر التي تعاني من هذه الظاهرة ترتفع بارتفاع نسبة النساء اللاتي يعملن خارج المنزل، فبينما تبلغ نسبة هذه الأسر التي تنخفض فيها نسبة العاملات إلى 11,1% نجد أنها ترتفع تدريجياً بارتفاع نسبة العاملات لتصل إلى 35,9% بالنسبة للأسر ذات المعدل المتوسط للعاملات كما تصل إلى 39,6% للأسر التي ترتفع بها نسبة العاملات خارج المنزل، ويدل ذلك دلالة قوية على أن عمل المرأة خارج المنزل يقوم بدور رئيس في تأخير زواجها، ولعل السبب في كون عمل المرأة ينعكس سلبياً على فرصة الزواج منها قد يعود إلى نظرة الرجل السلبية حيال عمل المرأة خارج المنزل وذلك نظراً لما يترتب على عمل المرأة خارج المنزل في نظر الرجل من تقاعس سلطته الزوجية، أو ما يترتب على ذلك من المشاكل المتعلقة بتنقل المرأة العاملة من مكان العمل وإليه، ومسؤولية المرأة من تربية أطفالها ومشاكل العمالة الأجنبية المنزلية ونحو ذلك، كما أن أسرة الفتاة العاملة قد

تسعى إلى تأجيل زواج فتاتها العاملة نظراً لحاجة الأسرة إلى مساهمتها في اقتصاديات الأسرة.

وعلى الرغم من أن الاختلاف الحاد بين الأسر التي تعاني من ظاهرة تأخر زواج فتياتها والأسر التي لا تعاني من ذلك، وفقاً للمتغيرات المستقلة ـ مما يؤكد وجود علاقة ثنائية بين وضع الأسرة من حيث معاناتها أو عدم ذلك من هذه الظاهرة، وبين كل من المتغيرات المستقلة كل على حدة ـ إلا أن امتحان كا^2 لتلك العلاقة يؤكد وجود علاقة قوية بين المتغير التابع وبين جميع المتغيرات المستقلة ما عدا أربعة، وهي: مدة إقامة الأسرة في الرياض، وملكية المسكن، ونوع المسكن، وعدد الأشخاص لكل غرفة سكنية، إذ إن مستوى الدلالة المعنوية لامتحان كا^2 قد قصر عن المستوى المقبول عادة في العلوم الاجتماعية (0,05)، ومما تجدر الإشارة إليه أنه رغم أن مستوى الدلالة المعنوية لامتحان كاي التربيعية لم يبلغ (0,05) بالنسبة لمتغير مدة الإقامة في مدينة الرياض إلا أن تجزئة كاي التربيعية لهذا المتغير خاصة بين فئتيه (أ) و (ج) تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا ^{2} (5,49) دالة إحصائياً عند مستوى (0,02)، وهذا يعني أن علاقة هذا المتغير بتأخر زواج الفتيات تبدو بشكل واضح بين الأسر التي تقل إقامتها في مدينة الرياض عن 19 سنة، والتي تتجاوز إقامتها في مدينة الرياض 39 سنة، وقد تُعْزَى هذه النتيجة إلى أن مدة الإقامة تؤثر بشكل ملحوظ في تأخر زواج الفتيات عندما تزيد على 39 سنة، وهذا يوحي أن هذه الفترة الطويلة قد تؤدي إلى ضعف الروابط والتفاعل بين الأسرة وأقربائها في الموطن الأصلي، أما بالنسبة للفرضيتين المتعلقتين بملكية السكن، ونوع السكن، فيبدو أن هذين المتغيرين لا يعكسان بشكل جيد الوضع الاجتماعي الاقتصادي للأسرة، وقد يُعْزَى ذلك إلى التطور العمراني في مدينة الرياض والذي أسهم فيه بشكل كبير قيام بنك التنمية العقارية، والذي يقدم قروضاً مُيَسَّرة طويلة الأجل للمواطنين، كما أن منح الأراضي لأصحاب الدخل المحدود جعل نسبة كبيرة من ذوي الدخول المنخفضة يتملكون منازلهم، وكذلك الحال بالنسبة لنوع المسكن حيث إن المساكن الجديدة هي من نوع الفلل، ونرى مصداقاً لذلك أن أحياء قد أُنشِئَت ـ مثل حي الدخل المحدود ـ والذي هو عبارة عن فلل أقامها ذوو الدخول المنخفضة بعد أن حصلوا على هذه الأراضي واستفادوا من قروض بنك التنمية العقاري، أما بالنسبة لعدد الأشخاص لكل غرفة فيبدو أيضا أن هذا المتغير لا يعكس بشكل جيد المستوى الاجتماعي

الاقتصادي للأسرة، وقد يُعْزَى ذلك إلى أن كثيراً من المساكن الشعبية يحتوي عدداً كبيراً من الغرف صغيرة الحجم، كما أن هذه المساكن كان يقطنها عدد كبير من أفراد الأسرة والذين استفاد بعضهم من منح الأراضي ومن قروض بنك التنمية العقاري، وبذلك تحولوا إلى مساكن جديدة، وبقي بعض أفراد الأسرة في هذه المساكن مما جعل نسبة عدد الأشخاص لكل غرفة ينخفض، أما بقية المتغيرات فقد بلغت أو تجاوزت مستوى الدلالة المعنوية (0,05) مما يمكن الاعتماد عليه في القول بأن العلاقة الثنائية لهذه المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع أبعد من أن تكون حاصلة بمجرد المصادفة. وفي هذا ما يؤكد صحة كل من الفرضيات الأولى والثانية والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة من فروض الدراسة الفرعية. ولتحديد أي المتغيرات المستقلة أقوى تأثيراً في متغير الدراسة التابع قمنا باستخدام تحليل الانحدار اللوجستيكي الذي يمكن الباحثين من تحديد أثر كل متغير مستقل مع الأخذ في الاعتبار أثر المتغيرات المستقلة في النموذج مما يتيح للباحثين عقد المقارنة بين المتغيرات من حيث مدى تأثيرها في متغير الدراسة التابع.

وقبل القيام باستعراض نتائج هذا التحليل سنقوم أولاً بإلقاء نظرة على المتغيرات المستقلة المقيسة على المستوى التدريجي والنسبي، وذلك للوقوف على مدى تفاوت الأسر في تلك المتغيرات مما يسهل تفسير هذا النوع من التحليل، وبالنظر إلى الجدول رقم 3 الذي يحتوي على بعض الإحصاءات الوصفية كالمتوسط والانحراف المعياري والقيم الكبرى والصغرى يتضح لنا أن الأسر تتباين تبايناً كبيراً في كل من متغيري مدة إقامة الأسرة في الرياض ومتوسط الدخل الشهري للأسرة؛ إذ تتجاوز قيمة الانحراف المعياري لكل منهما قيمة متوسطهما، ونظراً لذلك فإننا سنقوم بتحويلهما لوغرتماتياً للتخفيف من حدة التباين بين الأسر في هذين المتغيرين كما هي العادة في مثل تلك الحالات، أما بقية المتغيرات فإن الانحراف المعياري لكل منها يقل عن قيمة المتوسط لجميع تلك المتغيرات ولذلك ليس هناك حاجة لتحويلها لوغرتماتياً.

جدول رقم (3)

المتوسط، الانحراف المعياري للمتغيرات المقيسة على المستوى التدريجي والنسبي.

المتغيرات المستقلة	المتوسط	الانحراف المعياري
1) مدة إقامة الأسرة في الرياض:	29,54	44,71
2) عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية:	1,31	0,84
3) % متوسط الدخل:	11111,42	10376,23
4) % العاملون في المهن الفنية والإدارية:	0,09	0,23
5) متوسط سنوات تعليم النساء:	4,72	4,47
6) العاملات خارج المنزل:	0,07	0,18

وقبل مناقشة نتائج تحليل الانحدار اللوجستيكي لتأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع تجدر الإشارة إلى بعض الاعتبارات المنهجية المتخذة حيال المتغيرات المقيسة على المستوى الاسمي والترتيبي؛ إذ يتطلب هذا النوع من الأساليب التحليلية تحويل المتغيرات المقيسة على المستوى الترتيبي والاسمي إلى متغيرات صورية (Dummy variables)، ومن أجل ذلك فقد قمنا في ما يتعلق بالمتغير التابع بإعطاء الرمز [القيمة] (1) للأسر التي تعاني من ظاهرة تأخر زواج فتياتها، والرمز [القيمة] (0) للأسر التي لا تعاني من هذه الظاهرة، وكذلك الحال في ما يتعلق بالمتغير المستقل الثاني، إذ رمزنا للأسر التي اختارت مسكنها رغبة في القرب من الأقرباء أو الجماعة بالرمز (1) في ما أعطينا الأسر التي لم يكن ذلك الاعتبار وارداً بالنسبة لها عند اختيارها لمسكنها الرمز (0)، أما بالنسبة لنوع الحي فقد أُعطيت الأحياء الجديدة الرمز (1) بينما أعطيت الأحياء الشعبية والمتوسطة الرمز (0). كما رُمِزَ لمتغير ملكية المسكن بالرمز (1) للملاك و (0) للمستأجرين، أما نوع المسكن فقد أعطي الرمز (1) إذا كان المسكن فيلا، والرمز (0) إذا كان السكن غير ذلك كالشقق والبيوت الشعبية ونحو ذلك، ومن الجدير بالذكر أن الفئات التي أعطيت الرمز (0) من المتغيرات المستقلة هي ما يسمى بالفئات المرجعية لتلك المتغيرات.

جدول رقم (4)

معامل الانحدار اللامعياري، الخطأ المعياري وتي النسبية

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	امتحان تي
1 ـ مدة إقامة الأسرة في الرياض:	0,188	0,205	0,91
2 ـ اخْتِيرَ المسكن لقربه من الجماعة أو الأقارب (نعم):	-0,204	0,150	1,36
3 ـ ملكية المسكن (ملك):	0,101	0,213	0,47
4 ـ نوع المسكن (فيلا):	0,451	0,288	1,56
5 ـ عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية:	0,254	0,072	3,49**
6 ـ نوع الحي (راقٍ):	-0,012	0,157	0,07
7 ـ متوسط الدخل الشهري:	0,033	0,233	0,142
8 ـ ٪العاملون في المهن الفنية والإدارية:	0,085	0,274	0,31
9 ـ متوسط سنوات تعليم النساء:	0,081	0,016	4,80**
10 ـ ٪ العاملات خارج المنزل:	0,919	0,323	2,84**

* تمثل الفئات غير المنصوص عليها بين القوسين الفئات المرجعية للمتغيرات الصورية.

** دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0,05).

وبالنظر إلى الجدول رقم (4) الذي يبين معامل الانحدار اللامعياري اللوجستيكي لتأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع نلاحظ بصورة عامة أن تأثير جميع تلك المتغيرات في الظاهرة محور الدراسة قد جاءت حسب ماهو متوقع في فرضية الدراسة، إذ إن تأثير تلك المتغيرات إيجابي ما عدا المتغير الثاني والثالث مما يستدل من ذلك على أنه كلما زادت مدة إقامة الأسرة في الرياض، وكلما كانت الأسرة تقطن في المساكن الحديثة، وتملك مسكنها الذي تقيم فيه وارتفع

متوسط دخلها الشهري، وارتفع متوسط مستوى التعليم لدى فتيات الأسرة البالغات من العمر 18 سنة وأكبر، وازدادت نسبة العاملات من أفراد الأسرة زاد احتمال معاناة الأسر من تأخر زواج فتياتها والعكس صحيح أيضاً. أما بخصوص المتغير الثاني الذي يمثل الأسر التي اختارت مساكنها لقربها من أقاربها أو من جماعتها فإن تأثيره يعكس ما كان متوقعاً، ويشير هذا إلى أن الأسر التي اختارت مسكنها نظراً لقربها من الأقارب أو الجماعة أقل معاناة لظاهرة تأخر زواج فتياتها من الأسر التي لم يكن ذلك الاختيار وارداً لديها في اختيار المسكن، ويمكن أن يستنتج من ذلك إلى حَدّ ما أن الأسر التي تسكن في أحياء متجانسة من حيث خلفية الموطن الأصلي وانتشار العلاقات القرابية لاتعاني من تلك الظاهرة على خلاف الأسر التي تعيش في أحياء تفتقد إلى ميزة التجانس في الخلفية القرابية والموطن الأصلي، أما المتغير الوحيد الذي خالف ما كان متوقعا منه من تأثير في الظاهرة محور الدراسة فيتمثل في المتغير الصوري نوع الحي (الأحياء الراقية) فقد كان متوقعاً أن يكون ذا تأثير إيجابي في الظاهرة محور الدراسة شأنه شأن المتغيرات آنفة الذكر التي تقيس بصورة عامة المستوى الاقتصادي للأسرة، وباستثناء هذا المتغير (نوع الحي) فإن نتائج هذا التحليل في ما يتعلق باتجاه تأثير المتغيرات المستقلة تؤيد ما سبق، وإن كشف النقاب عنه التحليل الثنائي الارتباط الذي سبقت الإشارة إليه.

وبالنظر إلى العمود الثالث من الجدول رقم (4) والذي يمثل حجم معامل الانحدار اللامعياري بالنسبة لخطئه المعياري وهو ما يسمى «تي النسبية» (T-Ratio) فإنه يمكننا تحديد المتغيرات المستقلة ذات التأثير الأقوى في الظاهرة التي هي محور الدراسة، ويأتي في مقدمة تلك المتغيرات ـ كما هو واضح في الجدول ـ متغير متوسط سنوات التعليم لنساء الأسرة البالغات من العمر 18 سنة أو أكثر، فقد بلغت «تي النسبية» لتأثير هذا المتغير نحو 4,49، يلي ذلك متغير عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية إذ بلغت «تي النسبية» لتأثيره نحو 3,49 كما يأتي بعد ذلك متغير نسبة العاملات من أفراد الأسرة إذ بلغت «تي النسبية» لتأثيره نحو 2,84 فجميع هذه المتغيرات الثلاثة ذات تأثير إيجابي ودال إحصائياً عند مستوى 0.05 أما بقية المتغيرات فعلى الرغم من أن اتجاه تأثير كل منها قد جاء حسب ماهو متوقع إلا أن قوة ذلك التأثير قد قصر في إحراز المستوى المطلوب للدلالة المعنوية 0,05.

ومن ذلك كله يمكن أن نستنتج مدى الدور الذي يقوم به كل من تعليم المرأة وعملها خارج المنزل في إعاقة الزواج منها، وكذلك مدى أهمية المستوى

الاقتصادي للأسرة باعتبار متغير عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية أحد مؤشراته في تقليل فرصة الزواج للفتيات اللاتي ينتمين للأسر ذوات المستويات الاقتصادية المرتفعة.

الخلاصة

حاولت هذه الدراسة تقصي العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، وتأخر زواج الفتيات في مدينة الرياض، وتكشف هذه الدراسة أهمية مجموعة من الخصائص الأسرية المرتبطة بتأخر زواج الفتيات، ولعل من أهم تلك الخصائص ارتفاع متوسط سنوات التعليم لدى الفتيات البالغات من العمر 18 سنة أو أكثر، حيث ترتفع نسبة الأسر التي تعاني من ظاهرة تأخر زواج الفتيات بارتفاع متوسط سنوات تعليم الفتيات البالغات من العمر 18 سنة أو أكثر، وتنسجم هذه النتيجة ـ بشكل عام ـ مع نتائج كثير من الدراسات السابقة كدراسة Huatlee (1982) ودراسة Kim & Stinner (1980) والتي أعطت المستوى التعليمي أهمية بالغة في تأخر سن الزواج، ومما تجدر ملاحظته عند مقارنة هذه الدراسة بالدراسات التي تعرضنا لها نجد أن هذه الدراسة لم تحاول تقصي العلاقة بين المستوى التعليمي للفتاة وسنها عند الزواج، وإنما حاولت أن تأخذ مستوى تعليم الفتيات في الأسرة بشكل عام؛ لاعتقادنا بتأثر الفرد في الأسرة بمعاييرها وقيمها، وعلى أية حال فإن هذه الدراسة تؤكد ما توصلت إليه دراسات سابقة كثيرة، والتي تؤكد أهمية المستوى التعليمي للمرأة في تفسير ظاهرة تأخر سن الزواج بالنسبة للفتاة، كما كشفت هذه الدراسة عن أهمية مساهمة المرأة في العمل خارج المنزل في تفسير تأخر زواج الفتيات؛ حيث ترتفع نسبة الأسر التي تعاني من ظاهرة تأخر زواج الفتيات بارتفاع نسبة العاملات خارج المنزل في الأسرة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة التي تطرقنا لبعضها كدراسة Von Elm, & Hirschman (1979) ودراسة Huatlee (1982)، كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أهمية المستوى الاقتصادي الاجتماعي للأسرة في تأخر زواج الفتيات؛ حيث كشفت هذه الدراسة أن نسبة الأسر التي تعاني من ظاهرة تأخر زواج الفتيات هي الأسر التي ترتفع فيها نسبة العاملين في المهن الفنية والإدارية، والتي يرتفع فيها متوسط الدخل الشهري والتي تقطن الأحياء الراقية، وهذه المؤشرات الثلاثة تعكس المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة، وتنسجم هذه النتائج مع العديد من الدراسات التي سبقت الإشارة إليها كدراسة Von Elm, & Hirschman (1979)،

ودراسة Carlson (1979). كما تكشف هذه الدراسة أهمية اختيار الحي في تأخر زواج الفتيات: حيث كشفت هذه الدراسة أن الأسرة التي اختارت الحي الذي تقطنه رغبة في مجاورة الأقرباء والجماعة أقل معاناة لظاهرة تأخر زواج الفتيات من الأسر التي لم تعط الأقرباء أو الجماعة وزناً عند اختيارها للحي.

ونخلص من هذا كله إلى أن الأسر تختلف في مدى معاناتها لظاهرة تأخر زواج الفتيات باختلاف خصائصها الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يضفي تأييداً للإطار النظري الذي تمخضت عنه هذه الدراسة.

المصادر العربية

إبراهيم عثمان

1986 «التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن» مجلة العلوم الاجتماعية (14) (خريف): 153-177.

أبو بكر باقادر

1405 هـ «اتجاهات الزواج في مدينة جدة في ضوء عقود الزواج» مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز (5): 195-221.

زهير حطب

1980 تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة. لبنان: معهد الإنماء العربي.

عبد الله الخليفة

1409هـ أثر العوامل الاجتماعية في توزيع السكان على أحياء مدينة الرياض: دراسة ميدانية. الرياض، مركز أبحاث مكافحة الجريمة: 97 - 114.

عبد الله الشمري وآخرون

1405 هـ غلاء المهور وتكاليف الزواج في المجتمع العربي السعودي. الرياض: جامعة الملك سعود.

فهد ثاقب الثاقب

1982 «الروابط العائلية ـ القرابية في مجتمع الكويت المعاصر» جامعة الكويت: حوليات كلية الآداب، الحولية الثالثة، الرسالة العاشرة: 7-69.

——— «التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي:

1986 عرض وتقييم لنتائج البحوث» مجلة العلوم الاجتماعية (14)(شتاء): 209-223.

المصادر الأجنبية

Bloom, D. &Reddy, P.
1986 "Age Patterns of Women at Marriage, Cohabitation, and First Birth in India. "Demography 23" (4): 509-523.

Bogue, D.
1969 Principles of Demography. New York: Wiley.

Carlson, E.
1979 "Family Background, School and Early Marriage". Journal of Marriage and the Family 41 (May): 341-353.

Glick, P. & Norton, A.
1977 "Marrying, Divorcing and Living Together in the U.S. Today." Population Bulletin 32 (5). Washington, DC: Population Reference Bureau.

Grigg, D. B.
1980 Population Growth and Agrarian change. London: Cambridge University Press.

Huatlee, K.
1982 "Age at first Marriage in Peninsular Malaysia". Journal of Marriage and the Family 44 (August) 785- 799.

Kim, S. & Stinner, W.
1980 "Social Origin, Educational Attainment and the Timing of Marriage and First Birth Among Korean Women". Journal of Marriage and the Family 42 (August): 671- 679.

Melville, K.
1977 Marriage and Family Today. New York: Random House.

Nye, I. & Berardo, F.
1973 The Family, Its Structure and Interaction. New York: Macmillan.

Otto, L.
1979 "Antecedents and Consequences of Marital Timing". PP. 101-126 in W. Burr, R. Hill, I. Nay and I. Reiss (Eds.), Contemporary Theories about the Family. New York: The Free Press.

Jones, G.
1981 "Malay Marriage and Divorce in Peninsular Malaysia, Three Decades of Change". Population and Development 7 (2): 255-278.

Shryock, H., Siegel, J. & Associates
1976 The Methods and Materials of Demography. New York: Academic Press.
Teachman, J., Polonko, K. & Scanzoni, J.
1987 "Demography of the Family". pp. 3-36 in M. Sussman & S. Steinmetz (Eds.), Handbook of Marriage and the Family. New York: Plenum Press.
Vom Elm, B., & Hirschman, C.
1979 "Age at First Marriage in Peninsular Malaysia". Journal of Marriage and the Family 41 (November): 877-891.
Womble, D.
1966 Foundations for Marriage and Family Relations. New York: Macmillan.

تاريخ استلام البحث: 1989/7/25.
تاريخ اجازة البحث: 1990/3/25.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055
أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549421 ـ 2549387
ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها
ثمن المجلد للافراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها
ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

Social and Familial Determinants of Delayed Marriage for Women: A Case Study

Ibrahim M. Alobeidy **Abdulah H. Alkhalifah**

This study attempts to investigate the social factors and the family backgrounds which affect the chances of women marrying before the age of 23. The sample consisted of 599 Saudi families in the city of Riyadh, and they were randomly selected and interviewed. The findings indicate that unmarried females of 23 years or older are more likely to be found in families with higher socio-economic status and longer residence in Riyadh. The families are also likely to have a higher percentage of working women, and the women in the family have a higher than average level of education. The overall findings support previous research in this field, and are in agreement with the theoretical perspectives.